

محطة، فحسب، في مسيرة هذا الصراع الطويل. فالعرب ليسوا الآن أسوأ مما كانوا عليه بعد حرب ١٩٦٧؛ ومع ذلك، فإنّ الهزيمة العسكرية السريعة التي لحقت بالعرب عام ١٩٦٧ لم تُنهِ الصراع.

المهم أن تبقى إرادة المقاومة حيّة في ضمير الشعب العربي بأكمله لا في أوساط الفلسطينيين وحدهم. والمهم أن نتكلم ضدّ ما يريد العدو من تطبيع للعلاقات وما يستتبع ذلك من إرادة المقاومة والتسليم والرضى بوجوده في وجدان الأمة وضميرها. فالمقاومة تتخذ أشكالاً متعددة ومختلفة؛ فلئن امتنعت المقاومة العسكرية، ولو إلى حين، فمن الضروري أن يتحوّل الصراع إلى أشكال أخرى. ومن هذه الأشكال: مقاطعة البضائع الإسرائيلية؛ وجميع أنواع التعامل الأخرى مع العدو.

للحكم العربي مسؤوليّة الدفاع عن مواقفه أمام جماهيره من هذه القضية. ولأنّ قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، فإنّها يجب أن تبقى القضية الأولى لكلّ حكم عربي أمام جماهيره. والقول بأنّ القضية تخصّ الفلسطينيين وحدهم يؤدي إلى التصلّب من هذه المسؤوليّة.

٣- إنّ شعار استقلالية القرار الفلسطيني قد أدّى إلى عكس النتيجة المتوخّاة منه. فهو، بما أدّى إليه من عزل الفلسطينيين عن العرب وعزل العرب عن قضية فلسطين، قد أتاح لبعض الأنظمة أن تضغط بجميع السبل والمسائل على منظمة التحرير وإقامة الصلح مع العدو والاعتراف به.

* * *

وبعد، فإنّ الاتفاق لن يؤدي إلى نهاية الصراع العربي الإسرائيلي. إنّه يشكّل

الاجهاض؛ فمن يستعجل الأمور قبل أوانها يُعاقب بحرمانها. ولقد أدّى وضع استراتيجية للتحرير من منظور قطري ضيق إلى مواقف وشعارات خاطئة، أو على الأقل أعطى هذه الشعارات مضامين غير صحيحة. ومن هذه الشعارات استقلال القرار الفلسطيني. إنّ هذا الشعار يؤدي في نهاية المطاف إلى القول بأنّ قضية فلسطين تخصّ الفلسطينيين وحدهم. وهذه المقولة ليست مقولة خاطئة فحسب، بل إنّها حملت في طياتها أخطاراً على مسيرة التحرير. ومن هذه الأخطار:

١- فتح باب التهرّب أمام بعض الأنظمة العربية من الالتزام بقضية التحرير وما يفرضه من موجبات.

٢- لم تعد القضية الفلسطينية مسألة أساسية من المسائل السياسية المطروحة داخلياً أمام كلّ نظام عربي. وبذلك لم تعد

مفهوم السلام الصهيوني

أحمد مفلح *

الأول: هو الحصول على الوقت اللازم لنا ولحلفائنا لكي نتمكّن من تسليح جيوشنا وتقوية أجهزتنا الحربية لأننا في الواقع لسنا حالياً على استعداد لخوض حربٍ عالمية ثالثة تكفل لنا النصر.

والجزء الثاني هو إيقاف سباق التسلّح السائد حالياً في ربوع الدول المناوئة لنا ولحلفائنا، وإرغامها على تدمير أسلحتها الذريّة وتقليص عدد جيوشها الجرّارة، وقتل الروح العسكرية في الأوساط الشعبية، ودفع الجماهير إلى اللاجندية. وأمّا نحن فسنثابر مع حلفائنا على التسلّح إلى أبعد مدى ممكن. ولكي نتوصّل إلى هذه الأهداف، عليكم العمل دون هوادة

بسيط في مظهره، وسهل التنفيذ، ولا يعرّض العاملين لتحقيقه لأيّ نوع من الخطر. كلّ ما في الأمر يتلخّص بكتمان الغرض من الدعوة لهذا المخطط حتّى لا يكتشفه أحد. ولقد أطلق على هذا المخطط اسم مخطط السلام. والعمل لتحقيقه لا يتطلّب منّا سوى الإلحاح والمثابرة على الدعوة للحفاظ على السلام. والغرض منه ينقسم إلى جزأين،

«إنّ السلام بالنسبة لإسرائيل وسيلة، وأمّا الهدف فهو تحقيق الصهيونية. ولأجل هذا الهدف، فإننا لا نحتاج إلا إلى اتفاقية سلام»
ديفيد بن غوريون

يقول الحاخام جواشيم برنز في إحدى خلواته في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٥ شارحاً «المخطط السري اليهودي الأخير»... «والتخطيط المتفق عليه

* باحث فلسطيني

على دعوة الناس لمناصرة السلام، وتسفيه كلّ منهاج أو رأي ينادي بالتسلّح، والتنديد بكلّ من يناصر الجندية، وإثارة الافكار ضد أيّ مشروع دفاعي، وتحريض الناس على الامتناع عن الإسهام في الاغراض العسكرية... وهكذا ستشاهدون الشعوب وقد انجرفت بدورها في هذا التيار وأصبحت مناوئة للجندية... وتكررت لمبادئها وتقاليدها، وضربت صفحاً عن المفاهيم الوطنية والقومية، وانسأقت في متاهات الصراع الطبقي والحزبي، وأضاعت كلّ مقوماتها الوطنية والقومية. وعندئذ نكون قد اقتربنا فعلاً من النصر الأكيد...»

ويضيف الحاخام شرح المخطط السريّ بالقول: «أيها الأخوة، ربما استغرب أحدكم انقلابنا المفاجئ، وتساءل عن الاسباب التي حدثت بنا إلى أن نكون دعاءً سلم، بعد أن كنا دعاءً حروب وثورات. فاعلموا، إذن، أن الاسباب التي دفعتنا في الماضي لإشعال نار الثورة.. هي التي تحضنا اليوم على الدعوة للسلام لأول مرة في التاريخ. وهذه الاسباب ما هي إلا ما تعرفونه من اهدافنا الخاصة، التي يتطلب تحقيقها تجريداً أخصامنا من أسلحتهم ريثما نتمكن من التسلّح والتأهب لجولاتنا القادمة. والآن أرجو أن يعمل كلّ فردٍ منكم بكلّ قدرته على الدعوة للسلام. وبغية تعميم الفكرة أطلبُ إليكم أن تنقشوا على مصنوعاتكم ما يرمز إلى فضائل السلام وما يُحبُّد الحفاظ عليه...» (١)

بهذه العقلية وهذه المفاهيم دخل الصهاينة «لعبة السلام». فالتحضير لها

والاستعدادات لخوض غمارها لم تكن وليدة اللحظة الآتية أو الصدفة بعد حرب الخليج وما نتج عنها. بل العكس هو الصحيح؛ فحرب الخليج الثانية وتدمير العراق اقتصادياً وعسكرياً هما نتيجة لهذا المخطط الصهيوني الذي ينتهز الفرص للإسراع في التنفيذ. وللأسف فإنّ الجهل عند بعض العرب، أو التعامي عن دراسة الاستراتيجية الصهيونية ومخططاتها، يُوقعنا دائماً في متاهات الإرباك والتنازل. ولكي لا نطلق الأحكام السريعة أو المتسرّعة بالخيانة على هذا النظام أو ذلك، نكتفي بالإشارة إلى جهل قادة هذه الأنظمة، وتمسّكهم بالمكاسب الشخصية، على حساب الوطن العربي والأمن القومي.

وهنا نتوقف عند هاتين المحطتين: بقاء الأمل بوطنٍ عربيٍّ موحدٍ؛ والأمن القومي العربي. فالسلام المفروض علينا سلامٌ صهيوني نتقبله دون تعريف محدّد أو إطارٍ عربيٍّ يحدّد ماهية السلام الذي نريده سواء على المستوى القطري أو القومي. فالجميع شارك بعملية السلام، ولكن أيّ سلام؟ وكلّ وفد ذهب إلى المفاوضات وفي جعبته حد أدنى من المطالب التي لا تعبرُ فعلاً عن متطلبات أمنه القطري، ناهيك عن تطلّعاتنا القومية ووجدتنا العربية!

لكن لا بدّ من القول إنّ عملية «السلام» الدائرة الآن - وهي استسلام أكثر منها سلاماً - والقائمة على الاعتراف بالكيان الصهيوني على أساس القرار ٢٤٢ تعني شطب الوحدة العربية نهائياً. وهذا ضربٌ لتطلّعات الجماهير العربية وآمالها، بالإضافة إلى شطب القومية لحساب العنصرية الصهيونية. فلو عدنا إلى العام ١٨٤٠، وإلى قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، مروراً

بالمؤتمر الصهيوني الأول ومؤتمر ١٩٠٧، لتحقّقنا أنّ وجود الكيان الصهيوني في فلسطين، قلب الوطن العربي، يهدف إلى شقّ وحدة العرب. وإذا تساءلنا عن السبب، تبين لنا دون كبير جهد أنّ قوة العرب تكمن في وحدتهم، وأنّ قوة العرب تعني ضرب المصالح الإمبريالية الاستعمارية في المنطقة العربية الغنية بخيراتها المادية والمعنوية. وهكذا نكون قد سلّمنا قوتنا وبقاؤنا وخيراتنا، طوعاً، إلى المستعمر الذي يسعي منذ العام ١٥٢٥ - عهد الامتيازات الأجنبية - إلى الاستيلاء على هذه الخيرات... ولكن هل من حقّ هذه الحفنة من المفاوضات التفريط وتسليم جواهر بقائنا وشطب تاريخنا؟

أمّا بالنسبة إلى الأمن القومي - الذي يعني في مفهومه الواسع حماية التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية، ويمتدّ إلى الداخل ليعني حماية هوية المجتمع وقيمه، ويؤمّن المواطن من الخوف والفاقة، ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية - فالحق أنّ هذا الأمن مغيبٌ تماماً من حسابات المفاوضات. فهم لم يأخذوا في الحسبان أنّ أمنهم القطري الكياني ذاته قد أصبح مهدداً؛ فالتقسيم القطري - أساساً - قام على قاعده أجزاء ضعيفة لا يمكنها المحافظة على حدودها وأمنها، فكيف بعد أن ضعفت الروابط القومية، ولا سيّما بعد أن تطورت الأطماع الصهيونية «من مجرد السيطرة على فلسطين، إلى الهيمنة على كلّ الدول المجاورة، وتوسيع ما يُسمّى بالمجال الاستراتيجي الحيوي، ليشمل المنطقة من باكستان إلى المغرب وتركيا وتشاد والقرن الأفريقي».

(١) انظر: س. ناجي: المفسدون في الأرض، ط٢ (دمشق: العربي للإعلان والنشر والطباعة، ١٩٧٣)، ص٣٦٢ - ٣٦٨.

إنَّ الدخول في «لعبة السلام» الصهيونية يعني ضياع القيم وروح المواجعة، ويؤدي إلى ضياع الوطن الكبير بكافة أجزائه، فالمناعة أصبحت ضعيفة، ولا نقول مفقودة، وبخاصة أن الهجمة الصهيونية تستهدف الأمة العربية في كيانها البشري - السوسولوجي، لا في أرضها وسياستها فحسب، وتريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفياً ومذهبياً إلى دويلات متنافرة في ما بينها.

وفقدان الأمن يعني فقدان التنمية، لأنَّ العلاقة بين التنمية والأمن علاقة جدلية. فلا تنمية دون أمن يحميها ويحافظ عليها، ولا أمن دون تنمية تغذيه وتخلصه من التبعية والانسياق. وغياب التنمية يعني ترك الوطن والمواطنين يفرقون في أمواج الجهل والتخلف والجوع والتبعية، وهذا ما تريده الإمبريالية والصهيونية.

* * *

وبعد، فهل يمكننا تسمية ما يجري في واشنطن «مفاوضات» أو «سلاماً» أو حتى تسوية، علماً أن المفاوضات تعني أن هناك هدفاً محدداً بين الفرقاء المفاوضين ينوون الوصول إليه، ولأجله يناقشون بعض الشكليات؟ ولكن أين الأخذ وأين الرد بالنسبة للعرب؟ وأين الهدف الذي يريدون الوصول إليه؟؟

و«السلام» بالنسبة للجماهير العربية يعني القوة، والوحدة العربية، وتحرير فلسطين كاملة، والعيش بأمن ورفاهية، ويعني حرية التنقل والديمقراطية وركوب رحاب التطور والتنمية. ولكن أين ذلك كله؟

وأما «التسوية» فإنها تعني، بالمعنى الظاهري، المساواة، أي إعطاء كل ذي حق حقه، فأين الحق العربي؟ إنَّ ما يجري

الآن لا يعدو أن يكون استسلام أنظمة عربية شاخت ولم يعد لديها المقدرة على الصمود والتضحية!

ويبقى السؤال: هل التوصل إلى اتفاق مع العدو الصهيوني، مهما كان نوعه، سيُلزم كيانه عند حدود معينة؟ أو بمعنى آخر، هل يستطيع العربُ المفاوضون كسر حدة العنصرية الصهيونية؟ يقول بني بيفن: «إنَّ جذور الصراع بيننا وبين أمة العرب البالغ تعدادها مئتي مليون نسمة عميقة التغلغل تاريخياً ونفسياً.. نحن لا نتعامل مع خلاف بشأن الحدود. بل مع صراع على الوجود...» (٢).

فهذه حقيقة لم تعد خافية على أحد. ورغم ذلك، يدخل العرب في هذه «اللعبة». فهل هذا الدخول جزءٌ من التكتيك السياسي؟ أم هو نوع من الواقعية السياسية التي أصبحت طاغية على الخطاب السياسي المعاصر؟ فإن كان تكتيكاً مرحلياً، فإننا نقول إنَّ السياسة العربية علمتنا أن التكتيك التمرحلي يطغى على الاستراتيجية: فما كنا نطلبه في الخمسينات يختلف عما طلبناه في الستينات، وما طلبناه في الستينات يختلف عما طلبناه في السبعينات... وهكذا.. والأكثر أن هذا التكتيك في «اللعبة» الدائرة الآن سيكبل الفلسطينيين باتفاق «غزة - أريحا أولاً»، وبذلك يفرز واقعاً سياسياً جديداً يضيع معه الهدف الأسمى فلسطين.

أما إذا كان الدخول في هذه «اللعبة» من منطلق «الواقعية» - التي لا تعدو أن تكون حرباً نفسية فُرِضَتْ علينا ونجحت في التشبث بعقولنا، بزعمها أن الوضع الحالي الدولي لم يعد يسمح بالمقاومة والتسلح، ولا سيما أن الاتحاد السوفياتي انهار والميزان العسكري أصبح في صالح الكيان الصهيوني -

فالحق أن هذا الكلام نوعٌ من الاختباء وراء الأصبغ. فلو ترك المجال للانتفاضة وحدها في الأرض المحتلة لكانت قدّمت واقعاً سياسياً وعسكرياً مختلفاً عما هو عليه الآن. لكنَّ الخوف من انتقال العدوى الثورية إلى البلدان العربية، والخوف من إفلات زمام الأمور من القيادات التقليدية، طوقاً للانتفاضة وأجهضها.

وعلمتنا تجارب الشعب الثورية أن حركات التحرر الشعبية هي صانعة الانتصارات: ففرنسا هُزمت في حربها ضدَّ حركة التحرير الوطني في الجزائر، وهُزمت الولايات المتحدة في حربها ضدَّ حركة التحرير الفيتنامية. فلو تمسكت هاتان الحركتان التحرريتان بـ «الواقعية»، لما ثارتا ولما تحررتا.

ومن الصعب الادعاء بأن موازين القوى، من الناحية الحسابية، بين العرب والكيان الصهيوني، هي التي حدت مسار الصراع العربي - الصهيوني على أرض الواقع حتى الآن. فالذي حدّد مسار هذا الصراع هو أسلوب طرفيه في إدارته: فقد نجح الكيان الصهيوني في فرض استراتيجيته وتكتيكه الخاص على الدول العربية، وتبنّى أسلوباً مرناً يتمشى مع تطور إمكاناته الذاتية، واستطاع وضع العرب، دائماً، في موقف ردّ الفعل (٣). ولقد توصل الكيان الصهيوني إلى هذه المرحلة التي نراها ونعيشها على الرغم من أن ميزان القوى بينه وبين العرب - حتى على الصعيد العسكري - لم يكن يميل بشكل حاسم لصالحه. فقد كان الخطأ، فقط، في إدارة الصراع: فالعرب لم يستطيعوا أن يحافظوا على الطابع الأصلي للصراع باعتباره صراعاً بين حركة تحرير وطني في مواجهة حركة استعمارية استيطانية. وبدلاً من التواصل وشدّ أواصر الوحدة العربية،

(٢) حرب الخليج (بالعبرية)، القدس، ١٩٩١. (٣) حسن نافعة، وميزان القوى ومستقبل الصراع «شؤون فلسطينية»، أيار/حزيران ١٩٩٣.

انكفاً كل قطرٍ على ذاته، وتبدلت العلاقات العربية - العربية من علاقات تواصل وتعاون إلى عداوة قاتلة استغلها الكيان الصهيوني والاستعمارُ الامبريالي لبناء قوة استراتيجية متفوقة. لكن هذا لا يعني أن الكيان الصهيوني تمكّن من أن يجعل ميزان القوى الشامل يميل، نهائياً وبشكل حاسم، لصالحه في معادلة صراعه مع العرب؛ فما زال حاصل القضية العربية يفوق - كما وربماً نوعاً أيضاً - ما يملكه العدو الصهيوني. لكن المشكلة هي أن نسبة كبيرة من هذه العناصر تقع، أصلاً، خارج نطاق الصراع العربي - الصهيوني (٤).

إزاء هذا الوضع ما العمل ٩٩

بداية، يجب القول إن ما يجري اليوم من جولات تفاوضية ليست أكثر من هجوم صهيوني جديد بسلاح جديد غير الأسلحة التقليدية التي عودنا عليها العدو. ويجب أن نعي أيضاً أننا خسرنا حروباً ومعارك أمام هذا العدو، ولكننا لم ننهزم نفسياً، ولم يمت الأمل فينا، وبقينا نستعد لحروب قادمة. لهذا علينا هذه المرة أيضاً أن نستعد بطريقة مناسبة لنوعية هذه الأسلحة الجديدة. ولهذا نسجل هذه الملاحظات:

١ - يجب خلق التواصل والوثام وإعادة الثقة بين الأنظمة العربية وجماهيرها، أو بمعنى آخر يجب العمل على إشراك هذه الجماهير في القرارات السياسية.

٢ - العمل على إعادة المياه العربية إلى مجاريها والقفز فوق المشاكل الجانبية التي عاقت وتعوّق كلّ تقدّم ونصرٍ عربيّين؛ والعمل على أن تكون رايئتنا العمل العربي المشترك، والمحافظة على الأمن القومي العربي.

٣ - التمسك بالثوابت القومية

الاستراتيجية وعدم التفريط بها لحساب التمرح القطري والطنافي.

٤ - التشدد في مقاطعة الكيان الصهيوني، وعدم التفريط بهذا السلاح الفعال الذي نملكه، وهو سلاحٌ يمكننا من تحطيم الكيان الصهيوني إذا نحن عرفنا استغلاله بطريقة محكمة وصارمة.

٥ - الانسحاب مما يُسمى «المفاوضات» فوراً، ولا سيما أنها تشدنا إلى مزيد من التنازل والتشردم، ولن تسهم في كسر الغطرسة والعنصرية الصهيونية... علماً أن هذه العنصرية في ازدياد: ففي استفتاء أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، في منتصف شهر نيسان/ ابريل ١٩٩١، تبين أن ٨٨ بالمائة من الإسرائيليين يؤيدون بقوة استخدام الأسلحة النووية ضد العرب، مقابل ٥٣ بالمائة أيّدوا هذا الاستخدام في العام ١٩٨٧، و٣٦ بالمائة فقط في العام ١٩٨٦.

٦ - تفعيل التنمية العربية على المستويين القطري والقومي من خلال فتح باب التعاون الاقتصادي العربي، والتخلص من التبعية والارتهان للغرب.

٧ - إبقاء القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، والتعبئة من أجلها، وضرب الهدف الصهيوني الرامي إلى تحرير العرب نهائياً من القضية الفلسطينية.

٨ - وعلى حركات التحرر العربية العمل الدائم والفعلي على أرضية الالتزام القومي في تثوير الجماهير وتعبئتها للمعركة القادمة، متخذة من العنف الثوري وسيلتها الوحيدة في تحرير الأرض والانسان، والتخلص من الدعاية الصهيونية التي تُبث بأن زمن التسلح

والنضال قد انتهى. فالحال أن العمل الحقيقي قد بدأ اليوم، ولا سيما أن الأقتعة قد تكشفت.

٩ - ضرورة التزام والتسيق بين العمل الداخلي والخارجي، وعدم إضاعة الوقت بأولوية هذا العمل أو ذاك. ذلك أن كلّ نضال مهم، وعجلة العمل يجب أن تبدأ، ولا سيما أن العدو الصهيوني يريد تطبيع العلاقة مع العرب قبل توقيع أي اتفاق؛ فهدفه هو التطبيع، والانفتاح الاقتصادي وإيجاد الاسواق، وتخفيف أعبائه العسكرية. ولهذا يجب الوقوف بحزم في وجه التطبيع والغزو الثقافي الإمبريالي - الصهيوني من خلال القيام بحملات التوعية والتثقيف والبحث المكثف والندوات والمحاضرات لفضح ما يتسرّب إلينا من فلسفات ونظريات تدميرية.

١٠ - بقي أن نقول إن عمليات الاغتيال والتهديدات الكلامية لا تنفع شيئاً هذه الأيام، وبخاصة أن «الزعيم» أصبح يمثل نهجاً بحد ذاته. فالاغتيال المطلوب هو اغتيال النهج لا الشخص، والاغتيال يجب أن يكون قبل توقيع الاتفاق، لا بعده. فالسادات اغتيل، ولكن مصر بقيت مكبلة باتفاقيات كمب ديفيد، ونهج السادات مازال يحكم. وهنا يذكرنا محمد حسنين هيكل في كتابه عن حرب الخليج، بأن عرفات كان يتفاخر دائماً بأنه سوف يقطع يده (أي يد عرفات، بالطبع) قبل أن يوقع على قبول القرار ٢٤٢. وطلبت هذه القيادة من حرسها الخاص علناً وفي مهرجانات جماهيرية عدة في بيروت أن يطلقوا النار عليها إن اعترفت يوماً بإسرائيل أو وافقت على نزع البندقية الفلسطينية قبل استكمال تحرير حيفا ويافا والقدس. فهل حررت حيفا ويافا والقدس؟